

تفاعلات أزمة المبعدين:

صفقة اسرائيلية - اميركية

وفي رسالته الى الرئيس المناوب لمجلس الامن الدولي، ألقى د. غالي المسؤولية عن عدم تطبيق القرار الرقم ٧٩٩، على اسرائيل بشكل مباشر. وأكد انه حسب اعتقاده «ليس هناك بديل، باستثناء العودة الفورية والأمنة، لكل اولئك الذين طردوا، الى المناطق [الفلسطينية] المحتلة». وأضاف، «فاذا واصلت اسرائيل رفضها، فان المجلس، سوف يدرس امكان اللجوء الى خطوات أخرى لضمان احترام القرار الرقم ٧٩٩» (المصدر نفسه).

ولم ينجح المبعوث الثاني للامين العام للامم المتحدة، غاريخان، في ما أخفق فيه المبعوث الاول، جوناه، لناحية اقناع حكومة رابين بالانصياع لقرار مجلس الامن الدولي.

وكان غاريخان، وفي سياق المهمة التي كُلف بها، زار اسرائيل مرتين في خلال اسبوعين، أجرى، في خلالها، محادثات مع القادة الاسرائيليين، وشخصيات فلسطينية من الارض المحتلة. وأعلن، أكثر من مرة، في خلال محادثاته، «ان الهدف من ايفاده، هو تطبيق القرار الرقم ٧٩٩، ولذا فهو لم يبحث مع الاطراف، الجوانب الانسانية المتعلقة بتقديم المعونات الى المبعدين» (المصدر نفسه، ١٩٩٣/١/٢٢). وحذّر غاريخان الزعماء الاسرائيليين، اثر الاصرار الذي لمسه لديهم لناحية عدم التراجع عن قرار الابعاد، من ان مجلس الامن الدولي «بدأ يفقد صبره»، وأضاف ان المجلس «يشعر انه كان هناك عراقيل أكثر من اللازم في موضوع المبعدين، وهو لا يمكنه الانتظار أكثر» (المصدر نفسه، ١٩٩٣/١/٢١).

وحذّر بعض المعلقين الصحفيين من العواقب الوخيمة لازمة المبعدين في ضوء اخفاق جهود الامين العام للامم المتحدة ومبعوثيه، في حمل اسرائيل

مساعي الامين العام للامم المتحدة، د. بطرس غالي، لاقتناع حكومة اسحق رابين بالانصياع لقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩، الذي تضمن، الى جانب أمور أخرى، مطالبتها بضمان العودة الفورية والأمنة لجميع المبعدين الفلسطينيين، اضافة الى قرار محكمة العدل العليا الاسرائيلية، الذي أضفى الشرعية على قرار الابعاد، وتفاعلات هذين الحدثين التي انتهت الى صفقة اسرائيلية - اميركية بشأن تسوية أزمة المبعدين، كانت أبرز ما استجد على تلك الازمة في خلال شهري كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) الماضيين.

اخفاق المساعي الدولية

بعد قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩، اتصل الامين العام للامم المتحدة، د. بطرس غالي، هاتفياً، بوزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، وحصل على موافقته، على ايفاد مساعده، جيمس جوناه، الى اسرائيل، للعمل على وضع القرار الرقم ٧٩٩ موضع التنفيذ. وفي الثاني من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣، قدّم جوناه، الى غالي، تقريراً عن اخفاق مهمته (معاريف، ملحق السبت، ١٩٩٣/١/٢٩). اثر ذلك، اتصل د. غالي برئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، وأطلعه على خطورة الوضع وأبلغ اليه عزمه على ايفاد مبعوث آخر، هو مساعده للشؤون السياسية، تشينمايا غاريخان، وذلك «من أجل استنفاد كل وسيلة ممكنة لاجاد حل» (المصدر نفسه)، وبلغ حكومة اسرائيل «الفرصة لتغيير مقاربتها الى قضية المبعدين»، قبل انعقاد مجلس الامن الدولي واستئناف البحث في الموضوع الذي يتناوله القرار الرقم ٧٩٩، بابقاء «المسألة قيد المتابعة الدقيقة» (هآرتس، ١٩٩٣/١/٧).